

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paratssant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 35

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين غمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشا داغا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفا

هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٩٧

استئناف مصر مدني ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩
أمنه أم البري ضد « الحسين السيد يوسف
الشهود

للمحكمة أن ترفض الاخذ باقوال الشهود
ولو اتفقت متى كانت شهادتهم بعيدة الاحتمال
وظاهر منها أنها مرتبة لمصلحة الخصم

محكمة استئناف مصر الأهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك
ويحضر حضرات مو-يود وهلس والمستر كوغان
قضاة وعبد المجيد لبيب أفندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الحرمة أمنه بنت البري المقيمة بناحية
اخطاب بمركز منية سمندوق قهيلية المتخذة
لها علا مختارا مكتب حضرة نقولا توما أفندي
الحامي بمصر الحاضر عنها بالجلسة المقيمة بالجدول
العمومي سنة ١٨٩٧ بتمرة ٢٩٥ مستأنفة

ضد

الحسين السيد يوسف بصفته وصيا على
القاصرين عبده و حوريه بنت عبده ثم فاطمه
ونفيسة و خديجة بنات عبده وخضرة بنت البري
وبركات محمد شبان المقيمين بناحية اخطاب

المذكورة الحاضر عنهم بالجلسة حضرة علي
أفندي حنفي الحامي ثم عبده الله عبده المقيم
بالناحية المذكورة الذي لم يحضر بالجلسة ولا
احد بالتوكيل عنه مستأنف عليهم

الحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع
المرافعة الشفاهية والمدالة في ذلك حسب القانون
من حيث أن الحرمة أمنه بنت البري كلفت
بتاريخ ٢٦ يولي سنة ٩٤ الحسين السيد يوسف
بصفته المذكورة وباقي المستأنف عليهم بالحضور
امام محكمة المنصورة الابتدائية بالزقازيق
لسماعهم الحكم بثبت ملكيتها الى ٦ فدادين
وكسور الآله لها بطريق المشتري من الحرمة
خديجة أم احد بنت بركات بمقتضى عقد بيع
تاريخه ١٤ شعبان سنة ١٣١١ والزامهم بتسليمها
ذلك القدر مع الزامهم بالمصاريف وقد
حكمت المحكمة الابتدائية بتاريخ ٥ دسمبر سنة
٩٦ برفض دعوى الحرمة أمنه بنت البري
وبرد وبطلان العقد المذكور المتمسكة به
وحيث أن الحرمة أمنه أم البري استأنفت
هذا الحكم

وحيث أن المستأنف عليهم عدا عبد الله
عبده يدعون بان الحتم المبصوم على عقد البيع
المنكحور لم يكن يحتم الحرمة خديجة الحقيقي
وبأن ذلك صنع بطريق التزوير بمذوفاة الحرمة

خديجة بمعرفة عبد الله عبده زوج المستأنفة
وحيث أن الحرمة أمنه أم البري مقرر بان
الحتم الموجودة بصمته على عقد البيع ليس هو
ختم الحرمة خديجة الاصيل الا أنها اورت بان
السبب في ذلك هو ان احد عبده أخ عبد الله
كان أخذ ختم خديجة الاصيل ولم يقبل ان يرد
لها فالتزمت (اي خديجة) بأن تنقش لها ختما
جديدا للتوقيع به على عقد البيع المذكور
وأورت أيضا بان الحرمة خديجة كانت اظهرت
صرحة في حال حياتها أنها تريد أن تميزها (أي
تميز أمنه) بنوع خصوصي بشيء عن باقي الورثة
وارتكنت الحرمة أمنه لثبوت هذين الامرين
على نفس اقوال الحرمة خديجة الواردة في
التحقيقات الجنبية التي اعقت قل ابن البري
وحيث أنه متضح من اقوال الحرمة خديجة
المذكورة بأنها اظهرت لقاتلها رغبها باعطاء
أربعة أفدنه للحرمة أمنه أم البري وبأن أحمد
عبده غضب من ذلك وأخذ ختمها ولم يرد لها
ومتضح أيضا من أواق القضية بان ابن البري
قتل بمعرفة احد عبده واتباعه وحكم عليهم
بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة فليس من
المستغرب حينئذ ان تكون الحرمة خديجة صنعت
لها ختما جديدا وان تكون أعطت للحرمة أمنه
بعد قتل ابنها شيئا زياده عما كانت تريد ان
تعطيه لها قبل ذلك القتل
وحيث أن الحرمة أمنه وزوجها عبد الله

عبد ما أمكنهما أن يعرفا عن الجهة التي نقشت فيها الحرمه خديجه ختمها وقد أوري إحداهما وهو عبد الله عبد عدم معرفته بشي عن ذلك واورت الثانية وهي الحرمه آمنه بان خديجه كانت توجهت دفعتين الى ميت سمنود مع أحد أقاربها المدعو أحمد بركات وأنه حال رجوعها في الدفعة الثانية اورتها الحتم المذكور ولكن أحمد بركات الذي سيأتي الكلام عن شهادته بعد لم يوافق الحرمه آمنه على هذه الأقوال ولم تات التحريات التي أجراها البوليس بشأن ذلك الحتم بقائه

وحيث أنه حصل التحقيق دفعتين في هذه القضية ففي الاولى استشهدت الحرمه آمنه البري بشهود شهدوا لصالحها واستشهدت أيضاً الحضم الآخر بشهود منهم إجمد بركات انكر توقيعه علي عقد البيع المذكور بصفة شاهد ومنهم محمد علي الاتري شهد بان عبد الله عبد عدم أحضر لهما العقد المذكور وطلب منهما التوقيع عليه ولكنهما لم يقبلا لعلهما بان الحرمه خديجه كانت متوفية وقد تناقضت أقوال هذين الشاهدين فيما يخص باقي الظروف

وحيث على ذلك قد قدمت الحرمه آمنه أم البري شقداً آخر مماثلاً للعقد الاول ولكن بمزق القطعة الشاملة لحتم البايعة وموقع عليه من عمر احمد الاتري وحسن اسماعيل وقد حصل التحقيق الثاني بالنسبة لهذا العقد

وحيث أن الشهود الذين استشهدت بهم الحرمه آمنه في التحقيق الثاني أغابهم عن كلواقي التحقيق الاول وقد شهدوا بان العقد الممزق كان كتب أولاهم مزق بمعرفة عبد الله عبد بسبب مشاجرة حصلت بينه وبين زوجته الحرمه آمنه وأنه بعد ذلك تماماً حصل تحرير عقد آخر بدله وهو العقد المتنازع فيه الآن وتوقع عليه من أشخاص آخرين خلاف عمر احمد الاتري وحسن اسماعيل الموقعين على العقد الممزق وذلك لانصرافهما قبل تحرير العقد الثاني وحيث أن عدم ذكر آمنه هذه الرواية في التحقيق الاول أمر يستغرب منه حقيقة ولكن عدم ذكر المستأنف عليهم أيضاً لتلك الرواية

في ذلك التحقيق أمر يفهم منه صحة تلك الرواية إذ أنه مع علمهم علم الباقي بوجود العقد الممزق فانهم لم يأتوا له بذكر ما في التحقيق الاول ويدعون بان ذلك العقد كان محرر في حال حياة الحرمه خديجه وان عبد الله عبد عدم لما علم بان هذه الحرمه تبالح لها الأمر وانكرت قبولها البيع مزق العقد خوفاً من إقامة دعوى تزوير عليه

وحيث أن أحمد بركات موقع على العقد المتنازع فيه بصفة شاهد وقد انكر في التحقيق الاول توقيعه المذكور ولكن عبد ما اطاع على الحتم المبصوم على ذلك العقد أقر بأنه هو ختمه ولكنه ادعى بأنه نظراً لإقامته بطرف عبد الله عبد فلا بد وان يكون هذا الأخير سرق منه الحتم ووقع به على العقد المذكور وقد أوري احمد بركات أيضاً بان لم يتوجه مطلقاً مع الحرمه خديجه الي ميت سمنود الا أنه قد وقع بختمه على التوكيل المحرر من الحرمه آمنه الى الخامي عنها لرفع القضية الحالية التي الغرض منها ثبوت صحة العقد المذكور ليس الا

وحيث أنه لم مثل حسن اسماعيل الذي اسمه موجود بين شهود العقد الممزق لم ينكر من أول وهلة توقيعه على هذا العقد بل طلب ابتداء الاطلاع على أمضاه فلما اطلع عليها انكر توقيعه ففي هذه الحالة يصعب التصديق بان هذا الشاهد يلزمه أن يطلب ابتداء اطلاعه على اسمه الموجود على العقد المذكور حتي يتأتي له الاجابة عما اذا كان حضر بيع توقع من الحرمه خديجه لصالح الحرمه آمنه من عدمه

وحيث أن شهادة احمد عمر الاتري توجب زيادة العجب إذ قرر بأنه اعتماداً على أقوال عبد الله عبد عدم ومحمد سعيد وآخريين قد أمضى في حال حياة الحرمه خديجه بيع صادر من الحرمه المذكورة ولكن بدون أن يراها توقع عليه بختمها وأنه بعد ذلك سألها عما اذا كانت باعت حقيقة الى الحرمه آمنه من عدمه فاجابت بالسلب ولكنها لم تداع الحرمه آمنه بشي ولم تجر أي عمل لحفظ حقوقها وأنه علي ذلك قد توجه

(أي احمد عمر الاتري) عند عبد الله عبد عدم وهدده باقامة دعوى جنائية تخاف (أي عبد الله) ومزق القطعة الشاملة لحتم الحرمه خديجه وأنه رغماً عن جميع هذه الوقائع حضر اليه عبد الله عبد عدم بعد وفاة الحرمه خديجه وترجاه بان يوقع بصفة شاهد على عقد بيع مماثل تماماً للعقد الاول الممزق وان وجه الترق بينهما هو كون العقد الثاني ظهر له تزويره ظهوراً جلياً بالنسبة لتحريره بعد وفاة الحرمه المقال عنها بأنها باعت

وحيث أنه يؤخذ من أقوال هؤلاء الشهود ان أوجه الطعن المقدمة من المستأنف عليهم تتطلب أيضاً من الحرمه آمنه أن تأتي بما يثبت صحة ذلك العقد

وحيث أنه يتضح بان هؤلاء الشهود الثلاثة اخذوا بناصر المستأنف عليهم غير مبالين بتأدية أي شهادة مهما كانت صحتها بعيدة الاحتمال

وحيث ان هؤلاء الشهود كانوا حاضرين حال تحرير العقدين المذكورين فلا بد وانهم كانوا وقتها من اخصاء الحرمه آمنه وزوجها ثم بعد ذلك بمدة تغيرت أميالهم وشهدوا ضد العقد ولكن الأقوال التي أبدوها مع علمهم بحقيقته الحالية ليست هي الأقوال الغير ممكن تصديقها ومن المحقق بأنه لو كانت هناك اسباب قوية (كأنقادهم فيما بعد بسوء نية الحرمه آمنه مثلاً) حملتهم على تغيير أميالهم لكانوا أبدوها ولكن عدم ذكرهم شيئاً من هذا القيل مع علمهم بحقيقة القضية مما يؤيد أقوال الحرمه آمنه وشهودها الذين لا تخلو رواياتهم أيضاً من بعض صعوبات الا أنه نظراً لصفة الطعن المقدم من لهم صالح في بطلان العقد المذكور ونظراً لوجه التي حصل التمسك بها (لو فرض وكان هناك حقيقة أوجه) للحصول على ذلك البطلان فان محكمة الاستئناف ترى بان ادعاءات المستأنف هي على أساس من حيث وجودها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف

٩٩٩

استئناف مصر جنائي ١١ أكتوبر سنة ٩٠٠
النيابة العمومية ضد محمود احمد مكاي وآخرين
تضام العقوبات

مق أحمد القصد في الاجترام وتعددت
الجرائم وكان حصولها في ان واحد ووقت واحد
وجبت المعاقبة بعقاب واحد وهو الاشد

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج والجنات
المنعقدة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات باسيلي نادرس بك وبجي ابراهيم بك
ويوسف شوقي بك ومستر ساتو قضاة وعبد
الحيد افندي وكيل النائب العمومي وعلي وهبه
افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٢٧٠ سنة
٩٠٠ المقيدة بالجدول العموي نمرة ٩٣٣٧
سنة ٩٠٠

ضد

محمود احمد مكاي وآخرين

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس
الجلسة وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين
والمحاميين عنهم والاطلاع على القضية والمسئلة
في ذلك قانوناً

ثبت ان النيابة العمومية اقامت الدعوى على
كل من محمود مكاي وبيومي حسن ومحمد
عبد الرازق واتهمتهم بسرقة نقود ومصوغات
من منزل الحرمة هانم بنت ابراهيم ووضع النار
به عمداً وقتلها بواسطة ضربها بعنق حديد على
رأسها في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٩٩ بمجرمة الداووديه
بقسم درب الاحمر بمصر واتهمت أيضاً كرايت
سركيس بالاشتراك معهم في هذه الجريمة بواسطة
اخفائه المصوغات المسروقة وهو عالم بسرقتها

اصالح الحرمة مباركه بنت خضر سليمان وعلم
ذلك في ١٧ يولييه سنة ٩٩٩

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة ابراهيم
بك فريد والمرافعه والملاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً

حيث ان محكمة بنها الجزئية حكمت حضورياً
في ٢ مارت سنة ٩٠٠ بالمواد ٤٦٠ مرافعات
و ٣٠٠ و ٣٥٢ عقوبات بحبس كل من المتهمين
مدة شهر واحد والزمتهم بدفع مبلغ الف غرش
صاغ على سبيل التمييز والزمتهم بالمصاريف
بالتضامن

وحيث ان المتهمين استأنفوا هذا الحكم في
يوم صدوره فصار مقبولا شكلاً
وحيث ان المحامي عن المستأنفين رفع مسألة
فرعية طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً
وبالغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول
الدعوى من المدعي بالحق المدني لان النيابة كانت
حفظت الاوراق ولم تقم ادلة جديده فيها
وحيث ان النيابة والمدعية بالحق المدني طلبا
رقض هذا الدفع

وحيث ان أمر الحفظ لا يكون حائلاً بين
المدعي المدني وبين مقاضاة خصمه امام محكمة
الجنات ولا مانعاً للنيابة العمومية من اقامه
الدعوى ثانية وان لم تظهر ادلة جديده الا اذا
كان صدوره بعد تحقيقات اجرتها النيابة العمومية
نفسها

وحيث ان البوليس هو الذي جمع الاسدالات
في هذه الدعوى ولم يكن للنيابة فيها عمل غير
قرار الحفظ ولهذا تكون المسألة الفرعية في غير
محالها ويتمين رفضها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة
الفرعية المقدمة من وكيل سيد خضر و ابراهيم
خضر المستأنفين وبصححة اقامة الدعوى وحددت
جلسة يوم السبت ٣ نوفمبر سنة ٩٠٠ للمرافعة
في موضوع الدعوى وابتقت الفصل في المصاريف

وصحة العقد المطعون فيه والزام المستأنف عليهم
بان يسلموا الى المستأنفة السنة افدنه وكسور
الموضحة بالعقد المذكور والزمهم أيضاً بالمصاريف
هذا ما حكمت به المحكمة بجعلتها العلية
المنعقدة في يوم الخميس ١٥ يونيه سنة ٩٩٩ الموافق
٧ صفر سنة ١٣١٧

٩٨٨

مصر استئناف جنح ١٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٠
النيابة ضد سيد و ابراهيم خضر
قرار الحفظ

ان أمر الحفظ لا يكون حائلاً بين المدعي المدني
وبين مقاضاة خصمه امام محكمة الجنات ولا
مانعاً للنيابة من اقامة الدعوى ثانية وان لم تظهر
أدلة جديدة الا اذا كان صدوره بعد تحقيقات
اجرتها النيابة العمومية نفسها فاذا كان البوليس
هو الذي أجرى التحقيقات فقط ولم يكن للنيابة
غير قرار الحفظ جاز للنيابة اقامة الدعوى بدون
وجود ادلة جديدة

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلسته استئناف
الجنح المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم السبت ٢٠
أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٢٦ جاد آخر سنة ٣١٨
تحت رئاسة سعاده احمد فتحي بك رئيس
المحكمة وبحضور حضرات علي بك زكي و ابراهيم
بك فريد القاضيين ومضطفي افندي أبو زيد وكيل
النيابة وحسن افندي سليمان كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٦٤٣ سنة ٩٠٠ الواردة
بجدول المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٩٩٨ والحرمة
مباركه بنت خضر سليمان مدعية بحق مدني

ضد

سيد خضر عمره ٥٠ سنة عمده ومقيم
يسند نهور عنه مراد افندي فرج
ابراهيم خضر عمره ٦٠ سنة مزارع ومقيم
يسند نهور عنه سليم بستر افندي
أتهما باختلاس اشياء محجوز عليها قضائياً

وطلبت معاقبتهم بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ عقوبات مع تطبيق المادتين ٦٧ و ٦٩ عقوبات بالنسبة لكرائيت سركيس

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ أول اغسطس سنة ١٩٠٠ وه ربيع آخر سنة ١٣١٨ طبقاً للمواد ٢١٣ و ٢١٤ عقوبات و ٢١٠ جنابات حضورياً اولاً ببراءة ساحة كل من محمد عبد الرازق و كرايت سركيس من التهمة الموجهة عليهما وأمرت بالافراج عنهما فوراً ان لم يكونا محبوسين لسبب آخر تانياً بتشغيل كل من محمودة مكاي و بيومي حسن بالاشغال الشاقة المؤبدة وبمستلزمات هذه العقوبة الجنائية والزمتها بالمصاريف متضامين

وحيث ان محمود مكاي و بيومي حسن استأفوا هذا الحكم بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٠٠ ونيابة المحكمة المذكورة استأنفته أيضاً بالنسبة للجميع بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٩٠٠

وحيث انه بجملة اليوم المحدد لنظر هذه الدعوى طلبت نيابة الاستئناف الحكم على الاول بالاعدام وتطبيق الفقرة الثانية من مادة ٢١٣ عقوبات بالنسبة للباقين بما خيمهم المحكوم ببراءتهم وحيث ان الاستئناف تقدم في معادها القانوني فصارا مقبولين شكلاً

ومن حيث انه تبين من أوراق الدعوى والتحقيقات التي جرت فيها ان الجريمة هانم بنت ابراهيم قتل في منزلها بمصر بجبهة الداوودية بوايطة ضربها بالة ثقيلة على رأسها سببت ارتجاجاً شديداً أدى الى وفاتها ثم اشعلت النيران بها حتى اخربت وسلب جميع ما كان عليها من مصاغها وكان ذلك في آخر يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٠

وحيث انه ثابت مما ذكر أيضاً ولا سيما من أقوال محمود مكاي و بيومي حسن ان هذين الشخصين هما اللذان ارتكبا قتل هذه الجريمة عمداً واحرقاها وسرقة مصاغها ورهنه بطرف المتهم كرايت على مبلغ خمسة وتسعين جنيه

وحيث ان التحقيقات تدل دلالة واضحة على ان هذه الجنابات الثلاث يعني (القتل العمد والحرق والبرقة) حصلت كلها في آن واحد باتفاق واتحاد محمود مكاي و بيومي حسن المذكورين وانهما هما الفاعلان الاصليان لها وحيث أن عقوباتهما على ذلك تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ عقوبات لكن ترى للمحكمة استعمال الرأفة بالنسبة للمتهم الثاني نظراً لضعف حاله ولكونه لم يكن هو الذي ارتكب هذا الاثم بل أطاع فيه اغراءات المتهم الاول وتشجيعاته طبقاً للفقرة الاولى من مادة ٣٥٢ عقوبات التي نصها الخ

وحيث انه بناء على ذلك يجب تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الاول وتأييده فيما يختص بالنسبة للمتهم الثاني

فهذه الاسباب

وبعد أخذ رأي مفتي الديار المصرية والاطلاع على الفقرة الثانية من مادة ٢١٣ عقوبات التي نصها الخ

حكمت المحكمة حضورياً بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الاول وقررت باعدامه شتقاً في المحل الذي تعينه الحكومة وايدت الحكم بالنسبة لباقى المتهمين والزمت بيومي حسن بربع المصاريف وان لم يدفع يعامل طبقاً للقانون وازادت الباقي على الحكومة

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ١١ اكتوبر سنة ١٩٠٠ الموافق ١٧ جمادى آخر سنة ١٣١٨

١٠٠٠

استئناف مصر مدني ٧ يونيو سنة ١٩٠٠ محمد بك هلال واخرى - ضد - الست ظريفه العقود

من أقر بشي' بالكتابة ثم ادعى ما يخالفه وطلب اثبات ادعاءه بالينة قطابه مرفوض

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات موسيو دوليس والمستر هالتون قضاة ومحمد افندي سليم كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد بك ابراهيم هلال والست بنبه هانم حرم المرحوم ابراهيم بك هلال بصفتها خيمة على نجلها احمد بك هلال المقيم بمصر الحاضر عنهما حضرة عبد الرحمن افندي بدران المحامي المقيده بالجدول العمومي نمرة ٩٨ مستأنفين

ضد

الست ظريفه الحكيمه المقيمة بمخاره جمعة بشارع محمد علي الحاضر بالجلسة حضرة محمد افندي لبيب المحامي عن حضرة علي افندي حنفي وكيلها مستأنف عليها

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على الاوراق والمدأولة قانوناً

من حيث ان الحكم المستأنف قضى بتاريخ ١٩ نوفمبر ٩٩ علي محمد بك ابراهيم هلال بصفته مستاجراً من الست ظريفة الحكيمه لستين فدانا ابتداء من مسرلي سنة ١٦١٤ لغاية ايب ١٦١٩ وعلي احمد بك هلال بصفته ضامناً له ضمانه غروم بان يدفع مبلغ ١٣٨١١ متأخر الايجار الى الست المذكورة

وحيث ان محمد بك ابراهيم هلال يحتج عليه الست ظريفه بادعاءات تنحصر في رفض دعواهها وقال انها لم تفد ماتعهدت به نحو حفر ساقيه وانه مالمكنه معاينة الاطيان وقت تاجيرها لانها كانت مغمورة بالمياه وانه استلم الاطيان بناقص ٦ افدنه وطلب اثبات ذلك بالينة

وحيث ان هذه الأقوال يناقضها عقد الاجار الذي يتضح منه ان الست ظريفه الحكيمه تعهدت فقط بمحفر مخاجان وتنظيفها وان المستاجر استلم

محكمة أول درجة بما كتباه على الخطاب الذي قدمه المستأنف عليه استدلالاً على إجازته من الوصي الثاني برفع الدعوى

وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن الدفع المذكور يتعلق بصفة رافع الدعوى وبترتب عليه صحة رفضها بالحالة التي هي عليها

وحيث أن الدفع الموصول إلى هذه الغاية يجوز ابدائه في أي حالة كانت عليها الدعوى

وحيث أنه فيما يتعلق بموضوعه فإن الدعوى مرفوعة من المستأنف عليه عن نفسه وبصفته كونه وصياً ويتبين من الخطاب المذكور أنفاً أن الوصي الثاني أقر على رفضها بهذه الصفة واشترك معه فعلاً في توكيل عزيز أفندي خانكي وزملائه في المرافعة فيها

وحيث أنه بناءً على ذلك تكون الدعوى صحيحة والدفع المذكور مرفوض

عن الموضوع

من حيث أن موضوع القسمة المراد إثباتها يتجاوز ألف قرش فلا يجوز إثباتها بالينة لأنها من العقود التي تلزم الكتابة في إثباتها

وحيث أنه بناءً على ذلك يتمين رفض طلب إثبات واقعة القسمة والرضا بها

وحيث أن المستأنف عليه معترف بأن كل فريق وضع يده بدون قسمة على أعيان مخصوصة وحيث أن وضع اليد والاغتصاب من قبيل الوقائع لا العقود فيجوز إثباتها بالينة

وحيث أنه بناءً على ذلك يتمين تعديل الحكم المستأنف بالتصريح للمستأنف عليه أن يثبت واقعة وضع يده على التبعة وعشرين فداناً المدعى باغتصابها وواقعة اغتصاب محصولاتها واغتصاب الفريسين بمعرفة المستأنف عليها دون غيرها من الوقائع الأخرى

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه الآتي وهو التصريح للمستأنف عليه أن يثبت بالينة وضع يده على الثلاثين فداناً

وبحضور حضرات موسيو دوهلس والمستر كوغان قضاء ومحمد جلال أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية محمد محمود بك ومحمد اسماعيل بك المزارعين ومقيمين بنجع الحجاريد التابع لناحية أبو مناع قبلي الحاضر عنهما بالجلسة حضرة علي أفندي فهمي المحامي المقيمة بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٩ ثمره ٩ مستأنفين

ضد

ابراهيم احمد بك المزارع ومقيم بناحية ابو مناع قبلي وبصفته وصياً على كل من يحيى وجعفر وابراهيم وحسن وحسين وفؤاد أولاد المرحوم محمد بك احمد الحاضر عنهم بالجلسة حضرة عزيز أفندي خانكي مستأنف عليه محمد محمود بك وزميله استأنفاً الحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ القاضي بالحالة الدعوى على التحقيق لاثبات الاوجه المينة باسباب هذا الحكم وانتدبت لذلك حضرة ابراهيم فوزي أفندي احد قضاة هذه الهيئة وحددت لحضور الطرفين امامه يوم الاثنين ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً وجعلت النطق بهذا الحكم اعلاناً بذلك للخصوم وابتقت الفصل في المصاريف مع الموضوع ومحكمة الاستئناف حددت لنظره أخيراً جلسة يوم ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ لحضور الخصوم

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة في ذلك حسب القانون من حيث أن المستأنفين يدفمان الدعوى بأنه لا يصح للمستأنف عليه أن يستقل برفضها بصفة كونه وصياً دون الوصي الثاني ويطلبان بناءً على ذلك رفضها شكلاً

وحيث أن المستأنف عليه رد هذا الدفع ابتداء بسقوط الحق فيه لعدم ابدائه امام محكمة أول درجة

وحيث أن المستأنفين تمسكوا بهذا الدفع امام

الاطيان بعد فحصها بأكملها وعليه يتمين رفض طلب الينة بالشهود مع تأييد الحكم المستأنف فيما يخص محمد بك ابراهيم هلال

وحيث أن الطعن في الضمانة ينحصر في أنها صدرت من احمد بك هلال وقت ما كان قاصراً وحيث أن تاريخ عقد الايجار والضمانة هو ٤ شمس سنة ١٦١٤ و ٨ ستمبر سنة ٩٨ وأر المجلس الحسبي قرر قبل هذا التاريخ بثلاثة اشهر و ١٥ مايو سنة ٩٨ باستمرار الوصاية على احمد بك هلال القاصر وعليه فضمانة المذكور تعتبر لاغية ويتمين اذاً تعديل الحكم المستأنف فيما يخص به ورفض طلب المستأنف عليها بالنسبة له فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لمحمد بك ابراهيم هلال وبالفائه بالنسبة لاحد بك هلال الموجود تحت وصاية والدته وبإخراجه من الدعوى بدون مصاريف والزمتم المستأنف الاول بالمصاريف ورفضت باقي الطلبات هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العائلي المنعقد في يوم الخميس ٧ يونيو سنة ٩٠٠

١٠١

استئناف مصر مدني ٢٥ مايو سنة ٩٩ محمد محمود بك ومحمد اسماعيل بك ضد ابراهيم احمد بك

الصفة في الدعوى

الدفع المتعلق بصفة رافع الدعوى يجوز ابدائه في أي حالة كانت عليها الدعوى القسمة والينة

القسمة من العقود التي تلزم الكتابة في إثباتها متى كان موضوعها يزيد عن ألف قرش الاغتصاب ووضع اليد

الاغتصاب ووضع اليد من الوقائع التي يجوز اثباتها بالينة مهما كانت قيمة موضوعها

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سمادة سعد زغلول بك

التي كانت مزرعة قحاً واغتصاب القمح الذي كان فيها والفرسين المدعي بهما بمعرفة المستأفنين ورفضت باقي الطلبات المخالفة لذلك وألزم المستأفنين بثلاث مصاريف الاستئناف والثالث الباقي على المستأف عليه
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٩٩٠

الخيريون في المحاكم

إذا كان من أسباب الأمن وموجبات العمران عقاب كل جان على ما ارتكبه من الجرم فن أشرف الكمالات وأسمى الفضائل ومستلزمات المدنية اتخاذ ما يمكن من التدابير لمنع وقوع الجريمة أو الضرر لأن العقاب لم يوضع لغرض في الانتقام أو الميسل إلى العقاب وإنما وضع لأرهاب الغير ونحوه وتقويم ما أعوج من آداب الجاني وتهذيب أخلاقه . واتخذ من الاحتياطات ما أمكن ومن التدابير ما لزم لدفع ومنع من يقدر على الضرر عن آيانه وأتبع هذه المبادئ في جميع البلدان والمدن لشديد الحاجة إليها ولكنها خصت بالبعض وترك البعض الآخر من أصحاب الصنائع والحرف مطلق التصرف يشفق إذا أراد ويقسو إذا شاء مع أن احتياجات المعيشة وضرورة العمران توجب تقييد هذا البعض أيضاً بشروط لا يتجاوزها وحدود لا يتعداها حتى لا تكون حياة الأفراد والامة طبق رغبته واهوائه . من هؤلاء الماطقي التصرف من لا تردعهم آدابهم وتربيتهم واحساساتهم يقضون على الناس في أموالهم وأرواحهم واعراضهم . من هؤلاء من لا قانون برههم ولا مراقبة تخيفهم فيعدلوا إذا شاؤوا ويظلموا إذا ارادوا أن لم يكن عن قصد وعمد فن جهل وعدم معرفة من هؤلاء وأعظمهم ضرراً الخيريون في المحاكم الخيريون هم أشخاص انتدبهم المحاكم لتأدية أعمال لا يتنى القيام بها لكثرة أشغالها أو لعلاقتها بأمور فيه يجب لظهور حقيقتها الرجوع إلى ما تقرر من القوانين أو القواعد العرفية يقدم الخير تقريره إلى المحكمة التي انتدبت

معزراً فيه رأيه بالأدلة الفعلية والقواعد الفنية والمستندات الموجودة في الدعوى وأحياناً يبدي رأيه مجرداً عن كل برهان عقلي وفقلي فتحكم المحكمة في الغالب وإن لم تكن مقيدة بما قرره وأثبت (أو حاول إثباته) اللهم إلا إذا خالف هذا الخير نص القانون وهو نادر فتندب المحكمة غيره لتصحيح ما اختل من العمل . فالمرجع إذاً إلى الخيرين

الدعوي التي نحتاج إلى خيرين كثيرة جداً وإن شئت فقل هي معظم قضايا المحاكم ما عدا القليل من الدعوي المدنية الصغيرة ودعوي المخالفات البسيطة

فيظهر من هذا أن للخيرين صوتاً ودرجة عظمى في القضاء وهو الحقيقة والواقع . ولذا فلا مبالغة ولا تغالي إذا قلنا أن الأحكام عنهم تصدر ولو نطق بها غيرهم وبهم تعمير بيوت وتخرب أخرى وتزج الأبرياء أو الظالمون في السجون وإن حل وسيط بينهم وبين المتقاضين وبالاختصار فالخير يقضي بالقلم والوسيط يقضي باللسان فيترجم ما كتبه

هذا تأثير الخيرين في القضاء وعلى المتقاضين عدلوا أو ظلموا ونتيجة أعمالهم وأقوالهم وعاقبتهم عائدة على المتقاضين مادياً والقضاء أدبياً لذلك ساهم البعض (القضاء الأول) وعرفهم الآخرون (بأنهم المحكمون) أي التوطون بالحكم ودعاهم الغير بأنهم (المحققون) وهكذا من الصفات والسمات التي تدل على سمو أعمالهم وتأثيرها على الناس

فإذا كان قول الخيرين مقبولا وكلمهم نافذة ورأيهم معمولاً به إلى هذا الحد فليس من العدل أن يتركوا فوضى بدون قانون يحدد لقبولهم شروطاً مخصوصة تضمن العدل بين المتقاضين وليس من الجائز أن لا يكونوا تحت سيطرة أو مراقبة تراقب سيرهم وأعمالهم فتزجر إذا رأت موجياً وتوقف إذا رأت لذلك سبباً لانه بقدر مظنة المنفعة أو الضرر في واحد يجب أن يكون تحت المراقبة أو السيطرة القويتين لا

أن يترك وشأنه يتقلب مع الاغراض والغايات وضع القضاء تحت المراقبة والمحامون تحت السيطرة فهم - لالخيريون اصرق في الشرف والفضل من هؤلاء أوهم معصومون أو متعلمون أكثر من أولئك لاشي من هذا غير أن القانون يحتاج إلى مكمل يكمل ما نقص من اللوازم ولوازم العمران توجب منع مفاسد المفسدين . ولا يكفي أن يقال بأن الخير محل ثقة القاضي فن ضمنت فيه الثقة لا يندب لعمل لأن لكل قاضياً ومادحا وربما أنه بحسن التقوى أو بقلب القواعد والقوانين الفنية يضع الحق ويخفي الحقيقة فلا يعلم أن كان ممن يوثق به أولاً وعلى كل فن يضمن عدم انتدابه مادام الغير لا يعلم حاله وما هو عليه

ليس من الحق أن يقال أيضاً بأنه لا ضرر على المتقاضين إذا انتدب خير ثان لدرس المسألة واطهار حقيقتها لأن الضرر لحق الخصوم من دفع اتعاب كانوا في غنى عنها لو كان الأول من العدول وقرر عدلاً وحقاً .

لا يعترض علينا بأن الخير يحلف اليمين قبل مباشرة عمله وأن اليمين وقوته وتأثيره في النفوس كل هذه عوامل قوية خفية تجره إلى الحق فإن من كان ذا نفس أبية واحساس رقيق يتأثر من هذه المؤثرات فلا يخشى منه ولا يخاف من نتيجة أعماله حلف اليمين أم لم يحلفه فكأن أظهرت لنا الأيام كثيرين حلفوا اليمين وحنتوا فيها وكأن أثبتت الظروف والوقائع بأن اليمين لا يعدل موجهاً ولا يصلح مفسوداً

لاشي يضمن للمتقاضين حسن النتيجة والعدل في الأحكام غير وضع قانون للخيرين في المحاكم الأهلية (والمختلطة أيضاً) أشبه بقانون المحامين في بعض مواد مع إضافة ما يلزم إضافته وأنه ولله الحمد في مصر من علماء القانون وفلاسفته من تقى شهرتهم عن ذكر اسمائهم وهم يقدرون بسهولة على وضع هذا القانون فياجبوا لو نظر إلى هذا الموضوع وأثاره رئاسة القضاء الأهلي جانب التفات فتخدم القضاء

والتقاضين ويحفظ لهم القانون والمستغلون به على الخصوص وجميع الناس هذه الخدمة العظيمة والفائدة مع الذكر الحسن مدى الدهور والازمان وما اخرى ناز يتحدد معنا ارباب الاقلام من حضرات اصحاب الجرائد والادباء في هذا الموضوع الكثير الفائدة لانه اذا اتحدت الاصوات كثر تأثيرها وعلا دورها وبلغ صدها السامع وانت بالفائدة المطلوبة وكان لكل من ساعد على تحقيق هذه الامنية العظيمة الشكر المتوالي والتناء المذكر
ي . ص (الوطن)

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

من مكتب عازر افندي حبشي المحامي امام عموم المحاكم الاهلية والمختلطة
انه في يوم الاثنين ٢٦ نوفمبر سنة ١٠٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
سيصير الشروع في بيع منقولات مثل مكاتب وكنهيات وكراسي ودواليب وخلافه يتدر منها القمح بمعرفة احد محضرين محكمة منيا القمح الجزئية وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ ٢٦ ستمبر سنة ١٠٠٠ ومعلن في ١٧ اكتوبر سنة تاريخه لصالح الخواجه جرجس حبشي التاجر بمصر المتخذ له محلاً مختاراً مكتب وكالة حضرة عازر افندي حبشي المحامي امام عموم المحاكم الاهلية والمختلطة وهذه المنقولات سبق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٠٠٠ بمعرفة مهدي افندي محمد المحضر بمحكمة منيا القمح الجزئية تعاقب الشيخ علي سرور المقم ببندر منيا القمح فن له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه البيع يدفع الثمن فوراً بالعملة الصاغ وان تأخر يعاد المزاو بالثمن على ذمته فان نقص الثمن يلزم بالفرق وان زاد يضاف على مبلغ البيع
تحريراً بمصر في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٠٠٠
نائب الباشمحضر بالازبكية
علي احمد

اعلان بيع

انه في يوم السبت سبعة عشر نوفمبر سنة ١٠٠٠ الساعة عشرة افرنكي صباحاً بسوق ناحية ميت العامل بمركز ميت سنود دقهلية
بناء على طلب الحرمة ملتزمه ام علي من ناحية سنجد بالمركز المذكور
سيباع بالمزاد العمومي نور بقر احمر اكل عمره ٧ سنوات تقريباً بقرون غزال ونورج كامل الآلة ملك محمد المشاوي ورفقاء من الناحية المذكورة نفذاً للحكم الصادر لصالح الطالبة ضد المدعى عليهم وفاة لمبلغ الف ستة وستين قرش صاع فرق مباني ور-وم تنفيذ
فن له رغبة في المشتري-عليه أن يحضر في اليوم والساعة والمحل المبينين أعلاه ويهبطي مزاده بالعملة الصاغ ومن يرسي عليه المزاو يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزاو على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بسراي المحكمة بالنصورة في يوم نوفمبر سنة ١٠٠٠

باشمحضر محكمة
السبلاوين الجزئية بالنصورة
محمد حبيب

اعلان

من محكمة دكرنس الجزئية الاهلية
عن مبيع مواشي ومحصول ادره محجوز عليها
انه في يوم الثلاث الموافق عشرين نوفمبر سنة تسعمائة الساعة عشرة افرنكي صباحاً بناحية الشنايت تبع كفور سعدان بمركز دكرنس دقهلية
سيصير الشروع في مبيع مواشي ومحصول ستة عشر قيراط منزرعه ادره يزمام الناحية بحوض الغرب منقسمة الى ثلاثة قطع الفطفة الاولى يجدها من غربي علي حسن والمودودي احمد ومن بحري ابراهيم المنسي وفاصل مسقه بحوض التبله ومن شرقي مسند الشريف وفاصل مسقه قبلي ورثة حسن علي وفاصل مسقه والقطعة الثانية يجدها من بحري ابراهيم المنسي

بحوض التبله وفاصل مسقه والغربي المودودي احمد وعلي ابو حسن ومن شرقي مسند الشريف بدون فاصل ومن قبلي محمد جميل وفاصل مسقه والقطعة الثالثة يجدها من غربي عبد العال يوسف ومن شرقي اطيان البحر الصغير وبحري ابراهيم المنسي وقبلي ورثة حسن علي وفاصل مسقه وتلتاي اينة طوب اخضر وهذه الاشياء تعاقب كلا من المحمودي يونس واحد يونس من ناحية الشاشية المذكورة وهذه الاشياء سابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٠٠٠ بمعرفة عبد القهار افندي حمدي المحضر بهذه المحكمة تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشيخ محمد عبدالله النظامي والسيد عبد الله النظامي التجار ومقيمين بناحية المنزل ضد المحجوز عليهما المسد كورين بمبلغ ١٢٤٦ قرش صاغ بخلاف المصاريف
وهذا البيع وفاة للمبلغ المذكور
فكل من له رغبة في المشتري عليه أن يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ليد حضرة المحضر المعين للبيع وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق حسب الاصول القانونية
تحريراً بالنصورة في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٠٠٠
نائب باشمحضر محكمة النصورة
محمد حبيب

محكمة اسنا الاهلية

اعلان

نشره ثانياً في القضية المدنية نمرة ١٠٦١ سنة ١٠٠٠ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ خمسة عشر ستمبر سنة ١٠٠٠ ومهجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهلية بتاريخ ١٧ منه نمرة ٥٠٦ - وبناء على طلب احمد عبد المولى محمد المزارع من الكلاية سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع اثني عشر قيراط مشاعين في فدان واحد يزمام الكلاية اطيان خراجه زراعيه بقبالة الغيرة محمد من شرق غذاق السيد داود ومن غرب ترعة الكلاية ومن بحري ورثة عبد الحميد حراجي ومن قبلي غذاق عبد القادر

حسان المملوكة هذه العقارات الى مصطفى
وبندادي المزارعين وأمنه وعيشه أولاد وبنات
محمود داود والحرمه ندا بنت علي سليم زوجة
داود من الكلابيه وخليمه بنت محمود داود من زنج
وذلك البيع وفاء لسداد مبلغ ٤٧٥ قرش صاغ
خلاف المصاريف وشروط البيع البيع وحكم
نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمه تحت
طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قرر
بتنقيص الثمن الاساسي وجعله مبلغ اثنى جنييه
ونصف مصري للنصف فدان المذكور
وسيكون البيع صفقة واحدة بسراي المحكمه
يوم الاحد ٢ ستمبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً فعلى من يرغب المشتري الحضور بذلك
اليوم
نحرياً بمركز المحكمه في ٩ نوفمبر سنة ٩٠٠
كاتب اول محكمه اسنا
عبد الرحمن حسن جعفر

اعلان

من قلم محضري محكمه نجع حمادي الجزئية
لمبيع منقولات محجوره
انه في يوم الاربع ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً لمبيع الزراعة بمحلها
سبياع بطريق المزارع العمومي زراعة نصف
فدان قصب حلقه بقبالة الروكسه تعلق سوريال
رفايل المزارع ومقيم بنجع بسند تبع كوم
النجبا السابق حجرتها بناء على طلب قانونس
غبريال التاجر من فرسوط نفاذاً للحكم الصادر
من محكمه نجع حمادي الجزئية بتاريخ ١١ ديسمبر
سنة ٩٩

فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم
والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزارع
يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزارع
على ذمته ويلزم بالفرق
نحرياً في ٧ نوفمبر سنة ٩٠٠

عن الشمحضر

امضا

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٦٥٨ سنة ٩٠٠
أنه في يوم الاثنين ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠
الموافق ١١ شعبان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي
صباحاً

سيصدر الشروع في مبيع العقارات الآتي
بيانها ملك الحرمة ختونه بنت عبوس من ناحية
العقال البحري وفاء لسداد الدين المطلوب منها
البالغ قدره ٣٧٠٩ قرش صاغ بخلاف ما استجد
ويستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب حنا أفندي
جرجس عمدة الشاميه وبناء على حكم نزع
الملكية الصادر من هذه المحكمه في يوم ١٣
اكتوبر سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمه
اسيوط الاهلية في يوم ١٨ اكتوبر سنة ٩٠٠
نمرة ١٠٦٢ وبيان العقارات كالاتي
س ط فدن منزل اذرع

٤ ١١ ١

اطيان خراجيه بزم

ناحية.العقال البحري

بقبالة المقبلات على

مساحتين الاولى ٤

اسهم ١٢٠ قسرات

بحدود أربعة الغربي

المساحة الثانية الآتي

ذكرها الشرقي درب

عبد العال علي والقبلي

طريق. والببحري

بشاي جرجس

والمساحة الثانية ٢٣

قيراط البحري ورتة

هرميا يوسف والقبلي

بشاي جرجس

والغربي ترعه

والشرقي المساحة

الاولى

١٢

بقبالة أبو جيبه

الشرقي والغربي

طريق والقبلي عبد

الملاك اسعد والبحري

بشاي جرجس

بقبالة غيسط الحلفا

الشرقي ورتة بنجيت

محمد والغربي بشاي

جرجس والبحري

ورثة حمودة ابو

عويل والقبلي ورتة

بنجيت موسى

٢٥٠ منزل كان بناحية

العقال المذكورة

بدرب الإقباط بحدود

البحري جرجس

جرجس بشاي

والقبلي خوخه غير

نافذه والغربي سعد

شحاته زمام مقربوس

والشرقي بعضه

جرجس بشاي

وبعضه الآخر فيه

الباب يفتح

الجميع

س ط فدن منزل اذرع

١٦ ٢ ١ ٢٥٠

والبيع يكون على قسمين ما هو الاطيان

قسم والمنزل قسم وتفتح المزايده على مبلغ ٤٠٧٥

باعبار ثمن الفدان الواحد مبلغ ١٥٠٠ قرش

صاع وثمن الذراع الواحد مبلغ ثلاثة قروس صاغ

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية

والحكم المودعين بقلم كتاب محكمه صدقا لاطلاع

من يريد الاطلاع عليها

فعلى من يريد المشتري ان يحضر في اليوم

والساعة والمحل المحددين باطنه

نحرياً في ٦ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ١٣ رجب

سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمه صدقا

امضا

(طبع بالمطبعه العموميه)